

ادللود من أب جزائري , و يقصد حبق الإقليم أف تثبت اجلنسية لكل من يولد على إقليم الدولة بناء على نصوص قوانينها بغض النظر عن جنسية والديو .معينة (.قد ال تكوف للشخص أي جنسية مثل التجريد من اجلنسية أو عد إكتساب اجلنسية و قد تكوف للشخص عدة جنسيات. اثار اجلنسية :إف احلقو٤ السياسية تقتصر على ادلواطنت كحق الإنتخاب و تويل الوفا٤ عامة و لو واجبات مثل : اداء اخلدمة الوطنية ,3 - احلالة العائلية :القرابة نوعاف قرابة مصابرة و قرابة نسب:1 - قرابة نسب : تتكوف أسرة الشخص من ذوي قرياه , و يعترب من ذوي القرب كل من جيمعهم أصل واحد . " و قرابة النسب تتكوف إما من قرابة مباشرة أو قرابة حواشي .أ- القرابة ادلباشرة: القرابة ادلباشرة بي الصلة ما بُت الأصو٤ و الفروع " و يراعى يف احلساف درجة القرابة بإعتبار كل فرع درجة صعودا مع عد إحساب الأصل , فالبن يعترب قريب من الدرجة الأول ألبيو و ابن البن قريب للجد من الدرجة الثانيةب- قرابة احلواشي :و بي اليت تربط بُت الأشخاص الذين جيمعهم أصل واحد دوف اف يكوف أحدمها فرعا لأخر مثل قرابة ابن الأخ الشقيق للعم .01 قانون مدين كيفية حساب درجة القرابة إذ نصت على أنو : " يراعى يف ترتيب درجة القرابة ادلباشرة , إعتبار كل فرع درجة عند الصعود لأصل ما عدا نذا الأصل , و عند ترتيب درجة احلواشي تعد الدرجات صعودا من الفرع لأصل ادلشت٤٤ مث نزوالمنو إبل الفرع الخر , و كل فرع فيما عدا الأصل ادلشت٤٤ يعترب درجة . "2 - قرابة ادلصابرة :القرابة الناشئة من الزواج بي القرابة الزوجية بُت الزوجت , و يعترب أقارب أحد الزوجت بنفس القرابة و الدرجة للزوج الخر .ثالثا - ألبلية للشخص ألبلتت يكتسب الأول و بي ألبلية وجوب مجرد ادليال و بي صالحيتو لكسب احلقو٤ و حتمل الإلتزامات , و أما ألبلية الأداء فيكسبهايف وقت الحق و بي صالحيتو مباشرة التصر٤ القانونين الذي بنشأتو يكسبو احلق و حيملو الإلتزام , و بي دتر مبراحل معينة كما ترتبط بعد إصابة1 - ألبلية الوجوب :ديكن تعريفها بأهنا : " صالحية الشخص يف إكتساب احلقو٤ و حتمل الإلتزامات و بي تثبت لكل شخص طبيعي منذ والدتو إبل حُت وفاتو ,بي تثبت للجنُت يف بطن أمو و لكنها ناقصة , إقتصارا على بعض احلقو٤ دوف الأخرى مثل الإرث و الوصية و بعد الوالدة تثبت للشخص ألبلية وجوب كاملة فهي مرتبطة بالشخص القانونين , فيكوف لو أف يكتسب كل احلقو٤ و يتحمل كل الإلتزامات كقاعدة عامة إستثناء دلا منعو القانونينص خاص فتكوف لو ألبلية وجوب ناقصة يف إكتساب بعض احلقو٤ .مثا٤ :تنص ادلادة 402 البيت ال جتيز للقضاة و ادلوثقت شراء احلقو٤ ادلتنازع عليها , إذا كاف النزاع يدخل يف إختصاص احملكمة البيت يباشروف يف دائرتها عملهم .فألبلية الوجوب مناطها احلية ,فكل إنساف حي تكوف لو ألبلية وجوب كاملة.2 - ألبلية الأداء :بي صالحية الشخص دلمارسة حقوقو بنفسو , التصرفات القانونية كألبلية الشخص بأف يبيع مالو أو يربنو أو يؤجره فهي صالحية الشخص العما٤ إرادتو إعمال من شأنو ترتيب الأثر القانونين .و ألبلية الأداء تفتض ألبلية الوجوب الإبتدائي , جيعلو قادرا عن التعتب عن إرادتو تعبتا منتجا لأثر القانونين فمناطها التمييز و الإدرا٤ و حرية الإرادة .و رلا٤ ألبلية الأداء بو إبرا. التصرفات القانونية سواء كانت تبادلية كالبيع و الإجار أو التصرفات بإرادة منفردة كالتريع و الوصية ألف هذه التصرفات ترتبعها و قوامها إرادة الإنساف و تدرج الألبلية من إنعدا. إبل نقص إبل كماله .أ - إنعدا الألبلية :) الصيب غت ادلميز (كل شخص دوف 13 سنة يعترب غت شليز أو فاقد التمييز , و ال يكوف أنال دلباشرة حقوقو ادلنية بنفسو لصغر سنو , و ال و نذا ما نصت عليو ادلادة 42 مدين : " ال يكوف أنال دلباشرة حقوقو ادلنية منكاف فاقد التمييز لصغر سنو . " فكل العقود اليت يربمها تكوف باطلة بطلانا مطلقا .ب - نقصاف الألبلية :) ناقص ألبلية الأداء (كل شخص بلغ 13 من عمره و مل يبلغ 19 من عمره يعترب شليزا , و تنص ادلادة 43 من قانون ادلدين : " كل من بلغ سن التمييز و مل يبلغ سن يكوف ناقص الألبلية وفقا دلا يقرره القانون .- إف الصيب غت ادلميز ال يباشر حقوقو و إال كانت تصرفاتو باطلة بطلانا مطلقا و إنما يباشرا عنو الويل أو الصيب أو القيم .يستطيع ناقص الألبلية مباشرة التصرفات النافعة لو نفعا سلضا كقبو٤ ادلبية أو الوصية اما الصيب ادلميز) 13 - 19 (سنة فيعترب ناقص الألبلية و ختضع تصرفاتو لقاعدة مؤدانا :و ديتنع عليو مباشرة التصرفات الضارة بو ضررا زلضا , كالتريع و ادلبية أو الوصية الصادرة منو تعترب باطلة بطلانا مطلقا.أما التصرفات الدائرة بُت النفع و الضرر كالبيع و الإجار فتكوف قابلة للإبطا٤ دلصلحة ناقص الألبلية .و بالحظ أف القاصر قد يرشد للقيام ببعض التصرفات فتكوف تصرفاتو هذه صحيحة و تنص ادلادة 02-38 على ما يلي : " . و مع ذلك يكوف للقاصر الذي بلغ ذاتية عشر سنة و من بو يف حكمو موطنا خاصا بالنسبة للتصرفات اليت يعتربه القانون أنال دلباشرتها ") التصرفات يف حدودضيقة (, و جيوز للقاصر ادلميز غت البالغ .ج- كما٤ الألبلية :يعترب الشخص الذي بلغ 19 سنة كامل الألبلية لإرادة أموالو و التصر٤ فيها كما شاء , إذا بلغ الصيب سن الرشد إف الوالية تنقضي و دينحو القانون ألبلية أداء كاملة ما بقي حيا ما مل يلم بو عارض من عوارض الألبلية و اليت تعترب أمور تصيب البالغ و يكوف من شأنها أف تعد ألبيتو أو تنقصها و تنقسم عوارضو

الأولية حسب طبيعتها لعوارض تصيب العقل و بي اجلنوف و العتو و1 - اجلنوف و العتو:و يعر^٤ رجا^٤ القانونو اجلنوف بأنو ادلرض الذي يصيب العقل فيفقدو و يعدمو التمييز أما العتو فهو اخللل الذي يصيب العقل دوف أف يبلغ مبلغ اجلنوف فيجعل صاحبو سلتط الكال قليل الفهم.عليو . " و قبل احلكم إذا كانت أسباب احلجر ظائرة و فاشية وقت صدوربا .فهنا نفر^٤ بُت تصرفات اجلنوف و ادلعتوه قبل و بعد احلجر :إذا كانت حالة اجلنوف أو العتو غت ظائرة أو شائعة وقت التعاقد أي أف غالبية الناس ال تعر^٤ هذه احلالة تعترب تصرفاتو صحيحة .التصرفات الالئحة بعد احلجر:) ادلادة 102 قانونو الأسرة (.ملاحظة:تنص ادلادة 108 ديكن رفع احلجر إذا زالت أسبابو بناء على طلب احملجور عليو .بذه العوارض ال تصيب العقل و لكن تصيب تدبت الشخص .بو الشخص الذي يعرض نفسو و أسرتو لإلعسار أو الذي ينفق مالو يف غت أوجو للشرع) يبذر اموالو (.بو الشخص كامل العقل و لكنو طيب القلب حلد الغفلة .تنص ادلادة 43 : كل من بلغ سن التمييز و مل يبلغ سن الرشد و كل من بلغ سن الرشد و كاف سفيها أو ذا غفلة يكوف ناقص أولية وفقا دلا قرره القانونو . " فنجد أف القانونو ادلدين إعترب السفيو و ذي الغفلة من ناقصي الأولية كالصيب ادلميز , فتبطل تصرفاهتم الضارة ضررا زلضا بطالنا مطلقا , و تصح تصرفاهتم النافعة نفعا زلضا و تكوف تصرفاهتم الدائرة بُت النفع و الضرر قابلة لإلبط^٤ بالنسبة ذلم فقط .بنا^٤ ظرو^٤ دتتع الشخص من شلارسة تصرفاتو القانونية :نص قانونو العقوبات يف ادلادت 06 و 07 على حرماف احملكو. عليو يف أثناء تنفيذ العقوبة الأصلية) عقوبة جنائية (كالإعدا. أو السجن ادلؤيد أوفهذه العقوبات تعد مانعا من شلارسة أولية الأداء , ب - احلكم بشهر الإفالس:الناتج عن توقف التاجر لدفع ديونو و عد قدرتو على ذلك يؤدي للتعيت الإجباري لوكيل التفلسة و يتوبل ذذا الأخت بإدارة أموال^٤ ادلفلس. جاز للمحكمة أف تعت لو مساعدا قضائيا يعاونو يف التصرفات اليت تقتضيها مصلحتو . " و منو إذا إجتمعت يف الشخص عانتت على الأقل و تعذر عليو بسببهما التعبت عن إرادتو جيزو للمحكمة أف تعت لو مساعدا قضائيا يساعده يف تصرفاتو .ملاحظة: تنص ادلادة 81 قانونو الأسرة : " من كاف فاقد الأولية أو ناقصها لصغر السن أو اجلنوف أو العتو أو السفو ينوب عنو قانونا ويل أو وصي أو مقطبقا أحكا. ذذا القانونو . " أ - الوالية :تنص ادلادة 87 قانونو الأسرة : " يكوف ألب و ليا على أولاده القصر و بعد وفاتو حتل آل زللو قانونا " . و ال جيزو لألبوين التناز^٤ أو التنحي عن الوالية , و الوالية شخصية ال تنتقل للورثة . و تكوف الوالية شاملة لكل أموال^٤ القاصر .ادلادة 88 قانونو الأسرة : " على الويل أف يتصر^٤ يف أموال^٤ القاصر و تصر^٤ الرجل احلريص و يكوف مسؤول طبقا دلقتضيات القانونو العا. " أشارت ادلادة 91 بإنهاء الوالية ببلوغ القاصر سن الرشد بعجزه أو موتو او احلجر عليو أو إسقاط سلطتو .ب - الوصاية :) 92 - 98 قانونو الأسرة (جيزو لألب أو اجلد تعيت وصي للولد القاصر إذا مل تكن لو أ. تتوبل أموره أو يثبت عد أوليتها لذلك بالطر^٤ القانونية و إذا تعدد الوصياء للقاضي إختيار الصلح منو) مادة 92 قانونو الأسرة (و يشتط يف الوصي حسب ادلادة 93 : أف يكوف مسلما عاقال بالغا أمينا , قادرا حسن التصر^٤ , وللقاضي عزلو إذا إنعدمت الشروط ادلذكورة . و يكوف للوصي نفس سلطة الويل يف التصر^٤) ادلادة 95 (. و تنتهي مدة الوصي حسب ادلادة 96 مبوت القاصر أو زوا^٤ أولية ادلوصي أو موتو , و ببلوغ القاصر سن الرشد ما مل يصدر حكم باحلجر عليو , و بإنهاء ادلها. اليت أقيم الوصي من أجلها , أو بعزلو بناء على طلب من لو مصلحة إذا ثبت من تصرفات الوصي ما يهدد مصلحة القاصر .ادلادة 97 : " على الوصي الذي إنتهت مهمتو أف يسلم الأموال^٤ اليت يف عهدتو و يقده عنها حسابا بادلسانات إبل من أوئل إبل القاصر الذي رشدأو إبل ورتتو يف مدة ال تتجاوز شهرين من تاريخ إنتهاء مهمتو و أف يقده صورة للحساب ادلذكور للقضاء " . و تنص ادلادة 98 : " و يف حالة وفاة ادلوصي أو فقده فعلى ورتتو تسليم أموال^٤ القاصر إبل ادلعت بالمر "يكوف الوصي مسؤول عما يلحق أموال^٤ القاصر من ضرر .ج - ادلقد :إذا مل يكن لفاقد الأولية و يل أو وصي تقو. احملكمة بتعيت مقده بناء على طلب احد الأقارب أو من لو مصلحة أو النيابة العامة) ادلادة 99 قانونو الأسرة (و تطبق على القيم نفس الحكا. اليت تطبق على الوصي) ادلادة 100 قانونو الأسرة (.رابعا - ادلوطن : و بو أحد شليزات الشخصية الطبيعية ذلك أف لكل شخص موطن .أ - أهمية ادلوطن :تظهر يف ادلرافعات) الدعاوى القضائية (حيث يعدت بو حُت إعالف ألورا^٤ القضائية اليت يلز. إعالها للشخص يتحدد الإختصاص القضاء الإقليمي يف النظر للدعاوي باحملكمة اليت يوجد بدائرة إختصاصها موطن ادلعي عليو.ب - كيفية حتديد ادلوطن :إختلف الفقو يف كيفية حتديد ادلوطن حيث صلد نظريُتت:- 1 موطن حكمي : يعترب ادلوطن بو ادلكاف الذي يوجد فيو ادلقر الرئيسي ألعما^٤ الشخص و مصاحلو و ذذا ما عمل بو القانونو الفرنسي ,) 102 قانونو مدين (فهو ال يعدت يف ادلوطن بالإقامة و لكن يعدت مبركز العمل الرئيسي فجعلو حكما بو ادلوطن القانوني للشخص ويؤدي أأخذ هذا الذنب بوحدة ادلوطن .و قد يكوف ادلوطن القانوني على ذذا الإعتبار بو زلل عملو الرئيسي و زلل إقامة الشخص يف مكاف اخر , ففي القانونو الفرنسي إذا

قاضي شخص شخصا و أعلنو يف زلل إقامتو على أنو موطن كاف الإلعالف باطال .ونظرا لصعوبة حتديد مركز العمل الفرنسي عمدت احملاكم . ٤) الأخذ بفكرة ادلوطن الظاهر , ملتزمة العذر للغت إذا إعتقد حبسن النية أف موطن الشخص بو حيث يقيم يعترب الإلعالف صحيح .2- نظرية ادلوطن كتصور واقعي :يتحدد ادلوطن باللكاف الذي يقيم فيو الشخص عادة و موطن الشخص حسب نذا الدلب بو الإقامة الفعلية و صلد عنصرين:- عنصر معنوي : و بو نية الإستقرار .و على نذا الأساس فليس للبدو الرحل و ادلتشردين موطن إذ ليس لديهم نية الإستقرار يف مكاف معت و جيزو أف يكوف للشخص أكثر من موطن.سكناه الرئيسي و عند عد وجود سكنت يقو. زلل الإقامة العادي مقا. ادلوطن . "ج - أنواع ادلوطن :ينقسم دلوطن عا. و موطن خاص : فالعا. بو ادلوطن الذي يعتد بو القانونو بالنسبة لنشاط الشخص و أعمالو بوجو عا. أما اخلاص فهو يتعلق بنشاط معت و عالقة معينة فقط.1 - ادلوطن العا. :الأصل اف الشخص خيتار موطنو بنفسو إل أنو يف بعض الأحياف قد يلز. القانونو بعض الأشخاص بإختاز موطن معت .أ - موطن قانوني أو إلزامي :يف بعض الأحياف حيدد ادلشع موطن الشخص حسب و لو مل يكن الشخص مقيما يف ذلك ادلكاف أصل , مثل : ادلادة 38 مدين : " موطن القاصرو احملاجور عليو و ادلفقود و الغائب بو موطن من ينوب عن نؤالء قانونا . "ب - موطن عا. إرادي :وبو ادلكاف الذي خيتاره الشخص ليقم فيو و يباشر فيو رتيع تصرفاتو و يتحدد حسب ادلادة 36 ٥ - ج على أساس زلل سكناه الرئيسي أو مكاف إقامتو .و بو الذي يقتصر الشخص فيو على شلارسة معاملات معينة و زلدودة .موطنا خاصا بالنسبة للمعاملت ادلتعلقة هبذه التجارة أو ادلهنة " , فيكوف الشخص الذي حيث٥ التجارة أو احرفة موطن لتجارتو أو أعمالو , وحيثفظ التاجر أو احلريف بالنسبة لألعماء٥ القانونية الأخرى اليت تتعلق بتجارتو أو حرفتو .أحيانا خيتار الشخص مكانا معينا كموطن لو و بو بصدد القيا. بإجراءات قضائية أو تنفيذ عمل معت و غالبا ما يكوف ادلوطن ادلختار خال٥ معت " و يتم إختيار نذا ادلوطن إما بمقتضى عقد أو بالراداة ادلفردة و حيثفظ الشخص بادلوطن العا. بالنسبة للتصرفات الأخرى .مثا٥ : اف خيتار شخص مكتب زلاميو كموطن لو سلتار بالنسبة لعمل قانوني معت و يثبت إختيار ادلوطن بالكتابة إلزاميا) 39 - 02 مدين (.خامسا - الذمة ادلالية :أو بتعبت أخرى حاصل رتيع احلقو٥ ادلالية و اللتزامات ادلالية لإلساف .فاحلقيقة تدتل عنصر إجابيب للذمة ادلالية) مثال احلقو٥ ادلالية العينية و الشخصية , (أما اللتزامات فتمتل اجلانب السليب ذلا) ديوف (و بي تدويدوا. الشخص .أ - أهمية الذمة ادلالية :تتمتل يف توفت ضماف للدائنت فلم يعد ادلدين يلز. جسمانيا بالوفاء , و أموا٥ ادلدين رتيعها ضمانا للوفاء بديونو) 188 مدين (: " أموا٥ ادلدين رتيعها ضامنة للوفاء بديونو و يف حالة عد وجود حق الأفضلية مكتسب طبقا للقانونو فإف رتيع الدائنت متساووف جتاه نذا الضماف . " و يالحظ أف حق الضماف العا. ال دينع ادلدين من التصر٥ يف أموا٥ كيف ما شاء يف فنة ما بُت نشوء الدين و حلو٥ أجل الوفاء بو , و ديكن للدائن اللجوء ألد الدعاوي التالية حلماية حقو و بي :- 1 الدعوى عت ادلباشرة :) دعوى احلقو٥ (إذا قصر ادلدين يف ادلطالية حبقوقو ادلالية يف مواجهة الغت يستطيع الدائن احلقو٥ زللو بإعتباره نائبا عنو و يدخل ما ينتج عن إستعما٥ بذه الدعوى يف أموا٥ ادلدين .2 - الدعوى الصورية :و بي الدعوى اليت يرفعها الدائن يف حالة قيا. ادلدين بتصر٥ صوري و للدائن إثبات الصورية و لو أف يتمسك بالعقد الصوري إذا بيعا خيفي ببه مستتة مثال .- 3 الدعوى البورصية :نسبة لإلمرباطور بورص و تسمى كذلك دعوى عد نفاذ التصر٥ و يطلب الدائن بموجبها اف ال يرد عليو التصر٥ , عد نفاذ الذي قا. بو ادلدين غشا أو إضرارا دلصلحتو و يتتب عليها اف يعود احلق ادلتصر٥ فيو إبل ذمة ادلدين 191 مدين .ب - عالقة الشخصية القانونية بالذمة ادلالية :1 - النظرية التقليدية : الشخصية و تنطلق من أف الذمة ادلالية من ادلظهر ادلايل للشخصية القانونية فال شخص بعت ذمة مالية و ال ذمة مالية بعت شخص .و مقتضى بذه النظرية أف لكل شخص حتما ذمة مالية ألف الذمة ادلالية رلموعة احلقو٥ و اللتزامات اليت تثبت للشخص حاضرا أو مستقبال .كما أنو ليس للشخص عت ذمة مالية واحدة , فالذمة ادلالية ال تتعدد , فيمكن التصر٥ يف عناصر فرادى دوف أف يؤثر ذلك على كيف نذا اجملموع) الذمة ادلالية (.- نقد : إنتقدت بذه النظرية بشدة و ذلك لربطها بُت الذمة ادلالية و الشخصية القانونية حلد يصعب بينما الواقع سلافل لذلك إذ ديكن جتزئة الذمة ادلالية و أف خيصص2 - النظرية احلدية : أو نظرية التخصيص يعر٥ الفقهاء الأدلاف الذمة ادلالية بأهنا رلموعة من أموا٥ سلصصة لتحقيق غرض معت و لذا تسمى بنظرية ذمة التخصيص , و مؤدانا أف يرتبط وجود الذمة ادلالية بوجود الشخصية ,